

قانون بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٣

بشأن تحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المالك ومرتببات الرضى وهيئة الوصاية

باسم ملك مصر والودان

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائم العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن تحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المالك ومرتببات هيئة الوصاية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٢

لبناء على ما عرضة رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور؛

لأنهم بما هوآت :

مادة ١ - يُلغى المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

مادة ٢ - تُعين مخصصات الملك "أحمد نؤاد الناني" بمبلغ اثني عشر ألف جنيه سنويا .

مادة ٣ - يُعين لوصى العرش مرتب قدره ثلاثة آلاف جنيه وهيئة الوصاية للعرش مرتب قدره تسعة آلاف جنيه .

مادة ٤ - تُعين مخصصات البيت المالك بمبلغ أربعة وعشرين ألف جنيه سنويا .

مادة ٥ - تُفوض للوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

محمد سعيد المنعم

باسم لوصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد سعيد لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عبد الحليم إبراهيم العمري

وزير العمل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية

محمد حسني شور الدين هراف هراد ههسي

وزير المواصلات وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)

عبد الحليم أبو زيد اسماعيل محمود قباني أحمد حسني

وزير الشؤون وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف (بالنيابة)

محمد هجري منصور محمد هزاد جلال أحمد حسني

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة

عبد الحليم هجيت هجدي محمود هوزي هنجي لودان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والنزوية

عبد الرزاق هندق هباس هصطفى هطار هليم ههنا

بهذا القانون وكذلك خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر أكتوبر من كل عام إخطارا عن المستأجر والأمكنة المستأجرة ومزاولة المستأجر من أنواع التجارة أو الصناعة أو المهن .

لويج عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا إذا كان من يزاول النشاط مستأجرا من الباطن .

مادة ٣ - لكل المختصين في الوزارات والمصالح والهيئات العامة والتقانات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص لمزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة معينة أو يكون من اختصاصها منح ترخيص لإمكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة معينة أن يخطروا مصلحة الضرائب عند منح أي ترخيص بليانات الخاصة بالترخيص طبقا لما تبينه اللائحة التنفيذية.

لويج اعتبار في حكم الترخيص المشار إليه كل امتياز أو التزام أو احتكار أو إذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة .

مادة ٤ - يُعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على شهرين وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

لويج عقاب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة .

مادة ٥ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

محمد سعيد المنعم

باسم لوصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد سعيد لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

عبد الحليم إبراهيم العمري

وزير العمل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية

محمد حسني شور الدين هراف هراد ههسي

وزير المواصلات وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)

عبد الحليم أبو زيد اسماعيل محمود قباني أحمد حسني

وزير الشؤون وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف (بالنيابة)

محمد هجري منصور محمد هزاد جلال أحمد حسني

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة

عبد الحليم هجيت هجدي محمود هوزي هنجي لودان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والنزوية

عبد الرزاق هندق هباس هصطفى هطار هليم ههنا